

Distr.: General
8 April 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

تعزيز الهيكل الصحي العالمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية

تقرير الأمين العام

أولا - معلومات أساسية

١ - في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كلفتُ الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية بإجراء مشاورات واسعة النطاق وتقديم توصيات من أجل تعزيز النظم الوطنية والدولية لمنع نشوب الأزمات الصحية وإدارتها في المستقبل، مع مراعاة الدروس المستفادة من التصدي لتفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥. وفي مطلع عام ٢٠١٦، قدم الفريق تقريره المعنون "حماية البشرية من الأزمات الصحية في المستقبل" (A/70/723). وإني أتوجه بالشكر والتهنئة إلى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جاكايا مريشو كيكويتي، وسائر أعضاء الفريق على تقريرهم الجدير بالتقدير، الذي قُدّم بعد مشاورات واسعة النطاق مع أطراف شملت ممثلين من البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات مالية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية، والبلدان التي دعمت جهود التصدي للفيروس، والدول الأعضاء الأخرى، ومقدمي الرعاية الصحية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والقطاع الخاص والخبراء الآخرين.

٢ - وأصدر الفريق توصيات عديدة موجهة إلى منظومة الأمم المتحدة، وبعض التوصيات الموجهة بشكل محدد إلى منظمة الصحة العالمية، بالنظر إلى التركيز الخاص الذي اتسم به



عمل الفريق. وقد استعرضت بعناية تلك التوصيات مع المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية ومع قادة الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن هذا التقرير اقتراحاتي بشأن سبل تنفيذ توصيات الفريق. ولقد بيّنتُ الأنشطة التي تُشرع في تنفيذها أو تلك المزمع اتخاذها بالنسبة للتوصيات. وأبديتُ أيضا تعليقات على التوصيات المتصلة بعمل الجمعية العامة أو جمعية الصحة العالمية، فضلا عن عمل الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص. وإنني أدعو الجمعية العامة إلى النظر في هذا التقرير عندما تستعرض تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية.

ثانياً - مقدمة

٣ - مع بدء تفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤، تبين بوضوح عدم امتلاك أي بلد أو منظمة الموارد الكافية لوقف تفاقم الأزمة. وساهم انعدام اليقين والخوف والافتقار إلى القدرات وإلى التأهب في ضعف فعالية الاستجابة وتأخرها. ودعت حكومات البلدان المتضررة الأمم المتحدة إلى قيادة عملية تنسيق الاستجابة الدولية لتفشي فيروس إيبولا. وبعد التشاور مع المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، أبلغتُ الدول الأعضاء في الرسالتين المتطابقتين اللتين وجهتهما إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/69/389-S/2014/679) بأن الأمم المتحدة، دعماً للجهود الوطنية، ستفعل كل ما في وسعها لوضع حد للأزمة، وستوفر القيادة الاستراتيجية والقدرات المتنوعة والإطار التشغيلي للقيام بكل ما يلزم للاستفادة من الجهود الدولية بصورة موحدة ومنتسقة من أجل إدارة الأزمة بفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد بادرت، في سابقة هي الأولى من نوعها، إلى إنشاء بعثة لحالة طوارئ في المجال الصحي، وهي بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا. ورحبت الجمعية العامة بإنشاء البعثة، وأدت دوراً حاسماً الأهمية في الحفاظ على الدعم السياسي والمالي اللازم لاحتواء تفشي المرض.

٤ - وبتسخير القدرات التشغيلية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وفرت البعثة مشاركة سياسية حاسمة الأهمية وقدرة تنسيقية إقليمية لجهود التصدي للأزمة. واتخذت الدول الأعضاء إجراءات قيّمة وقوية بنشر قدراتها الوطنية لمساعدة البلدان المتضررة، غينيا وليبيريا وسيراليون. وبفضل التدابير الشجاعة والمثيرة للإعجاب التي اتخذتها المجتمعات المحلية، والحكومات، والشركاء الدوليون، تم بشكل تدريجي احتواء انتشار فيروس إيبولا.

٥ - وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصيب أكثر من ٦٠٠ ٢٨ شخص بفيروس إيبولا، وتوفي أكثر من ٣٠٠ ١١ شخص بسببه. ولم يستطع الكثيرون ممن أصيبوا في المراحل الأولى

لتفشي المرض الحصول على رعاية عالية الجودة. وكانت لأزمة فيروس إيبولا آثار تجاوزت بكثير نطاق حالة الطوارئ الصحية. فلقد أثرت سلباً على الاقتصادات والتجارة وسبل العيش والعمالة، وأدت إلى انتكاس التقدم الذي أحرز بشق الأنفس في المجالين الاقتصادي والإنمائي. وتسببت أيضاً في استهلاك موارد كان يمكن أن تخصص لخدمات حيوية أخرى، وتركت المتضررين في حالة أضعف مما كانوا عليه سابقاً.

٦ - ورغم أن تدابير الاستجابة المذكورة أعلاه قد وفّرت دعماً هاماً، فإن من الواضح أن العالم يحتاج إلى هيكل صحي عالمي أكثر رسوخاً وفعاليةً يوفر قيادة قوية وخاضعة للمساءلة بهدف التعامل مع الأزمات الصحية، بما فيها الجوائح. فلقد توفي كثيرون في غرب أفريقيا، وكان يمكن إنقاذ أرواحهم لو وُجد نظام صحي أقوى على الصعيدين العالمي والوطني لمنع الأزمات الصحية والتصدي لها.

٧ - ولسد هذه الحاجة، أنشأتُ فريقاً رفيع المستوى معنياً بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية لتحديد التوصيات السياساتية الرفيعة المستوى التي يمكن أن تمكن المجتمع العالمي من الاستعداد بشكل أفضل لمنع الأزمات الصحية والتصدي لها.

التوصيات المتعلقة بمنظمة الصحة العالمية

٨ - أشار الفريق في تقريره إلى أنه مقتنع بأن لا بديل للصحة العالمية عن قيادة موحدة تكون لها موارد مهمة وتتولى تحديد الأولويات الصحية العالمية وتسهر على تنفيذها، وأن منظمة الصحة العالمية هي الجهة التي ينبغي لها أن تتولى هذا الدور القيادي. وإني أتفق مع هذا الاستنتاج وأؤيد توصية الفريق التي تدعو إلى إنشاء قدرة مكرسة داخل منظمة الصحة العالمية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، وإلى توفير قيادة عليا قوية لها. فالأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة والجوائح تشكل خطراً على الصحة العامة على الصعيد العالمي وتتطلب استجابة عالمية منسقة. ومنظمة الصحة العالمية هي المنظمة الوحيدة ذات الخبرة المناسبة والقدرات التقنية للاضطلاع بهذه المسؤولية. وفي الوقت نفسه، أعتقد أن منظمة الصحة العالمية تحتاج إلى إعادة تحديد موقعها بوصفها منظمة عملياتية، وتوضيح التسلسل الإداري فيها وتكييف عملياتها التشغيلية لكي تستطيع أداء دورها العمليتي بفعالية أكبر في أوقات الأزمات الصحية.

٩ - وعلى منظمة الصحة العالمية أن تؤدي دوراً قيادياً حاسماً الأهمية في منع الأوبئة وحالات التفشي، مثل فيروس إيبولا وفيروس زيكا، والتصدي لها. ولا بد في مثل هذه الأزمات الصحية، أو في حال وجود تهديدات بتفشي الأمراض، من أن تعمل منظمة الصحة

العالمية بطريقة مستقلة وحيادية، وألا تُخضع لأي ضغوط سياسية يمكن أن تؤثر في شفافية النهج الذي تتبعه للاتصال والإبلاغ. وإذا تقوّض هذا الاستقلال، فإن ذلك يمكن أن يؤثر في الصحة العامة على الصعيد العالمي وأن يزيد من وهن السكان في جميع أنحاء العالم.

١٠ - وأبلغتني المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية أن المنظمة تعمل على إنشاء برنامج موحد لإدارة حالات التفشي وحالات الطوارئ، يتضمن قوة عاملة واحدة، وميزانية واحدة، ومجموعة واحدة من القواعد والعمليات، وتسلسل قيادي واحد وواضح. وصُمم هذا البرنامج الجديد ليكون شاملا، وقادرا على مواجهة جميع المخاطر بمرونة وسرعة، مع جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم الجهات الفاعلة المعنية بالأنشطة الإنسانية. وأكد الفريق أن منظمة الصحة العالمية لا يمكن أن تعمل بشكل منعزل للتصدي لأزمة صحية، وأن عليها أيضا أن تشرك شركاءها الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وجميع المستجيبين المعنيين، بما في ذلك في سياق اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

١١ - ولا يمكن لأي منظمة إنسانية أن تستجيب بفعالية لحالة طوارئ إلا بوجود تسلسل قيادي واضح ومباشر من رئيسها التنفيذي إلى موظفيها في الميدان، وما لم تكن إدارة المنظمة قادرة على العمل في إطار مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال، والاستجابة لأكبر الاحتياجات بشكل مباشر ودون عائق. فهذه المبادئ التشغيلية قد خدمت الأمم المتحدة وشركاءها أحسن خدمة في الأزمات الإنسانية. وبعد التشاور الوثيق مع المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية بشأن استنتاجات الفريق، فإنني أعتبر فيما يتعلق بحالات التفشي وحالات الطوارئ الصحية البالغة الأهمية أن ينبغي للموظفين الذين يديرون تلك الأزمات الصحية أن يقدموا تقاريرهم مباشرة عن طريق المدير التنفيذي للبرنامج المعني بإدارة تفشي الأوبئة وحالات الطوارئ الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية إلى المديرية العامة، التي هي المسؤولة في نهاية الأمر.

١٢ - وأشار الفريق إلى وجود علاقة وثيقة بين الامتثال لمتطلبات القدرات الأساسية الواردة في اللوائح الصحية الدولية وتحسين النظم الصحية على نطاق أوسع. ويعتقد الفريق أن الامتثال لتلك المتطلبات مهم إلى درجة لا يمكن فيها الاكتفاء بالاعتماد كليا على نظام الإبلاغ الذاتي. وإنني أؤيد استنتاجات الفريق وتركيزه على الأهمية الحاسمة لإنشاء القدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية على الصعيد القطري بوصفها الأساس الرئيسي لمنع الأزمات الصحية والتأهب لها. وكما شهدنا في سيراليون وغينيا وليبيريا أثناء تفشي فيروس إيبولا، فإن غياب تلك القدرات يؤثر تأثيرا كبيرا في فعالية الاستجابة للأزمات الصحية.

١٣ - ولذلك، فإنني أدم توصيات الفريق الداعية إلى تعزيز الاستعراض الدوري لمدي الامتثال لمتطلبات القدرات الأساسية الواردة في اللوائح الصحية الدولية. فاتباع عملية تتسم بقدر أكبر من المصداقية والموثوقية ستمكّن البلدان الضعيفة من تسليط الضوء على الفجوات والحصول على الدعم المناسب من المجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنني أشجع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية على النظر بجدية في تعزيز عملية الاستعراض الدوري لمتطلبات القدرات الأساسية عندما تستعرض توصيات لجنة الاستعراض المعنية بدور اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) في سياق تفشي فيروس إيبولا والتصدي له. وبالإضافة إلى التقييم الذاتي الذي تجريه البلدان لقدراتها الأساسية، سيكون من المهم بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية أن تنسق كذلك إجراء تقييمات موضوعية لجميع البلدان بشكل سنوي وبالتناوب، ويمكن عندئذ أن تستعرضها الدول الأعضاء في المنظمة. وستقوم منظمة الصحة العالمية قريباً بدعوة الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك رئيس الخطة العالمية للأمن الصحي، للاتفاق على مؤشرات مشتركة ونماذج تقييم. وستكون هذه التدابير ذات أهمية حاسمة لحشد الدعم الدولي اللازم لمساعدة جميع البلدان على الامتثال. فعدم امتثال بلد واحد فقط يمكن أن يؤثر على الصحة العامة على الصعيد العالمي.

التوصيات المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة وشركائها الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

١٤ - إن الاستنتاجات المستخلصة من عملية تحديد الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا سلطت الضوء على أهمية التصدي للأزمات الصحية باتباع نهج "المنظومة بأكملها". بما يشمل الالتزام السياسي الرفيع المستوى الضروري تجاه الصحة العامة على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار غير الصحية الناجمة عن الأوبئة أو حالات التفشي تؤكد قيمة التدخل الفوري من جانب الأجزاء الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة تفعيل وإدامة قدرتها على تنسيق استجابة موحدة وحشد منصة تشغيلية في بلدان عديدة بطريقة عاجلة تتناسب مع الاستجابة التي تقتضيها الأزمة. وفي هذا الصدد، وتبعاً لتوصية الفريق المتعلقة بتعزيز انخراط مكثي مبكراً في الأزمات الصحية، وافقت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية على إبلاغي رسمياً بالخطوات المتخذة للاستجابة لحالات التفشي المصنفة ضمن الدرجة الثانية أو الثالثة. وحيث إن منظمة الصحة العالمية عضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فإن المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية ستواصل إطلاع اللجنة على حالات التفشي الناشئة بهدف العمل على مواجهتها عندما يلزم أن توفر بقية منظومة الأمم المتحدة دعماً أكبر للجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية.

١٥ - وخلال انتشار بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، تجلّت بوضوح أهمية وجود قيادة شفافة لاستراتيجية الاستجابة. ورغم عدم وجود استجابة دولية قادرة على مراقبة أصول المنظمات والجهات الفاعلة التي تتنوع في منشئها والتزاماتها تجاه المانحين ومتطلبات الإبلاغ المفروضة عليها، لا بد من وجود قدر من القيادة القوية على أولويات واستراتيجيات الاستجابة. وعند الاقتضاء، سيعيّن منسق من خلال الهياكل والآليات القائمة ضمن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينبغي أن يتمتع المنسق بقدرة قوية على الاستجابة لإدارة المخاطر الطارئة وبحبرة راسخة في مجال الطوارئ الصحية لتوفير التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي بفعالية، فضلاً عن توفير القيادة، لاستجابة منظومة الأمم المتحدة للأزمات الصحية. وسيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة بتقديم الدعم المعتاد إلى المنسق المعيّن، في حين أن برنامج إدارة حالات التفشي وحالات الطوارئ الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية سيوفر التوجيه والمشورة التقنية بصفة عامة. وسيتم إبلاغي أيضاً بالعوامل الإنسانية والعوامل الأخرى التي تسهم في ظهور هذه التهديدات في الحالات التي يعتبر فيها التدخل في المجالات الأخرى غير الصحية ذا أهمية حاسمة.

١٦ - وتملك اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الخبرة الأقوى في تنسيق الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ. ولقد أعد المكتب أدوات وآليات وشراكات وسياسات لتنسيق الاستجابات الإنسانية الواسعة النطاق والملائمة للسياق. وتظل هذه الآلية أساس الاستجابة المتعددة القطاعات التي يتولى تنسيقها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويفرض العمل في سياق الأوبئة تحديات رئيسية لا تسود بالضرورة في حالات الطوارئ الأخرى. وإنني أشجع أعضاء اللجنة على الإعلان عن التزامات وتعهدات جريئة خلال مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية من أجل تعزيز رسوخ قدراتهم وحسن توقيت استجاباتهم وتنسيقها لمواجهة الأزمات الصحية العالمية بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية والقطاع الخاص.

١٧ - وإن التوجيهات الحاسمة الأهمية التي توفرها منظمة الصحة العالمية والجهود التي تبذلها لتحديد الاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات فيما يتعلق بالشواغل الصحية على الصعيد العالمي ستُدمج في إجراءات التشغيل الموحدة للاستجابة للطوارئ الصحية. ويشمل ذلك لوجستيات سلاسل الإمدادات المتصلة بالاستجابات الصحية للجهات الفاعلة الوطنية والدولية، التي لا يجوز الاستهانة بها والتي تستطيع أن تسهم إلى حد كبير في إنقاذ الأرواح. كما أن وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تعمل عن كثب مع منظمة الصحة العالمية لكفالة الاتفاق على الترتيبات وهياكل الحوكمة

واختبارها في عام ٢٠١٦ للتأهب للاستجابات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية قد شرعا في التخطيط لوضع آليات تنسيق تتسم بمزيد من القوة والقابلية للتكهن في الأزمات الصحية.

١٨ - وإنني أشجع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على ضمان أن تشارك الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مشاركة قوية في مرحلة مبكرة من الأزمات الصحية من خلال إجراء تقييمات سريعة للاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في مجال الوصول إلى المحتاجين. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على إدماج الأنظمة المعنية بحالات الطوارئ الصحية والإنسانية في عام ٢٠١٦، لكفالة أن يكون الشركاء التابعون للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مستعدين لاستجابة إنسانية فورية عند الحاجة حين تفتشي مرض ما. فكل أزمة صحية مصنفة ضمن الدرجة الثانية أو الثالثة، وفقا لإطار الاستجابة لحالات الطوارئ الذي وضعته منظمة الصحة العالمية، ينبغي أن تدفع تلقائياً للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى إجراء تقييم أولي سريع متعدد القطاعات.

١٩ - وتأثير الصحة والأزمات الإنسانية على المرأة قد وثق بإسهاب. ولاحظ الفريق أن المرأة تنحو إلى أن تكون مقدمة الرعاية الرئيسية، لذا فإنها موجودة على الخطوط الأمامية في أماكن تفتشي الأمراض ويمكن أيضا أن تتأثر على نحو غير متناسب بسبب فقدانها لسبل كسب الرزق. وإنني أؤيد توصية الفريق التي دعا فيها جميع أصحاب المصلحة إلى إشراك المرأة في جميع مستويات التخطيط والعمليات لكفالة التأهب والاستجابة للأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني ملتزم بضمان المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار على جميع مستويات التخطيط والعمليات في منظومة الأمم المتحدة.

التوصيات المتعلقة بالجهات الفاعلة الوطنية

٢٠ - لاحظ الفريق أن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية التي تتحمل المسؤولية وتخضع للمساءلة عن الاستجابة للأزمات الصحية، وهي الأقدر على احتواء حالات التفشي. وحدد الفريق أيضاً الصلة بين أوجه القصور في تأهب البلدان ومدى مراقبتها واستجابتها، وضعف الامتثال لمتطلبات القدرات الأساسية الواردة في اللوائح الصحية الدولية. وإنني أؤيد توصية الفريق التي دعا فيها الدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية إلى أن تكفل على وجه الاستعجال الامتثال التام لمتطلبات القدرات الأساسية. ولتحقيق هذه النتيجة، أحث على تقديم الدعم الدولي للبلدان النامية المهتدة. وسيكون من المهم أيضا بالنسبة لحكومات تلك

البلدان أن توفر القيادة القوية والالتزام الراسخ عبر تحقيق زيادة كبيرة في كمية الموارد الوطنية المخصصة لكفالة الامتثال للوائح الصحية الدولية.

٢١ - وأوصى الفريق بإدراج الأزمات الصحية في الآليات والخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والتأهب والتصدي لها. وفي حين استثمرت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الكثير من الموارد بالفعل في الخطط والآليات الوطنية للتأهب للكوارث، فإنني أشجع جميع الحكومات على اتخاذ ذلك التدبير المتسق مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في عام ٢٠١٥. ومن شأن ذلك أن يكون أنسب أداة وآلية لاستجابة متعددة القطاعات تقودها البلدان إزاء أزمة صحية وآثارها على السكان، وأن يتيح تفادي الازدواجية في خطط وآليات التأهب الخاصة بمختلف سيناريوهات الطوارئ. وأؤيد أيضا التوصية بأن تكون قيادة تلك العمليات على أرفع المستويات السياسية في البلدان. وأشجع بقوة الحكومات على العمل مع منسقي المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأفرقة القطرية للعمل الإنساني، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، في عواصمها لتنسيق خطط التأهب المشتركة لتلك الحالات الطارئة.

٢٢ - وفي أعقاب الزيارات التي قام بها الفريق إلى غينيا وليبيريا وسيراليون، لاحظ الأهمية الحيوية للمجتمعات المحلية في مكافحة الأزمات الصحية. ويشكل بناء وتعزيز القدرات المجتمعية في مجال الصحة العامة وبناء الثقة بين السلطات والمجتمعات المحلية تدبيرين بالغين الأهمية من تدابير الاستثمار الوطنية يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في الوقاية والتأهب والتصدي. ووجد الفريق أن جهود توعية المجتمع المحلي سيئة التخطيط ولم تأخذ في الاعتبار مشروعية الشواغل المحلية، مما أسهم في انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية والجهات الوطنية والدولية القائمة بأعمال التصدي. وقد أعاق ذلك التصدي لفيروس إيبولا وربما أسهم في انتشاره. غير أنه عندما حُددت المشاكل اتخذت خطوات هامة من أجل تحسين إشراك مختلف القيادات المجتمعية والحد من انتشار المرض. ولو كانت هذه التدابير قد اتخذت قبل ظهور الإيبولا، لكنا قد شهدنا استجابة أكثر فعالية وخسرنا عددا أقل من الأرواح.

٢٣ - وإنني أشجع الحكومات على العمل مع شركاء الأمم المتحدة في بلدانها، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، من أجل تعزيز التوعية بالصحة العامة وتعميق تواصلها مع المجتمعات المحلية. وسيكون شركاء الأمم المتحدة أيضا على أهبة الاستعداد لتيسير التعاون مع البلدان الأخرى التي تُتبع فيها بالفعل ممارسات مماثلة. وكانت المجتمعات المحلية في البلدان الثلاثة الأشد تضررا عاملا رئيسيا في احتواء انتشار فيروس إيبولا. كما أشجع الحكومات على زيادة الاستثمار في تدريب المهنيين الصحيين وإنشاء نظم مناسبة للعاملين في مجال الصحة

الاجتماعية. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتوظيف العاملين الصحيين والنمو الاقتصادي.

التوصيات المتعلقة بالجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية

٢٤ - لاحظ الفريق أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اضطلعت بأدوار هامة وابتكارية في التصدي لأزمة فيروس إيبولا، ويمكن أن تؤدي دورا مهما في التصدي للأزمات الصحية، لأن حالات التفشي تتخطى الحدود في كثير من الأحيان. ولا بد من التعاون الإقليمي من أجل تحسين المراقبة عبر الحدود، ورصد الحالات، واقتفاء أثر مخالطي المرضى. ويجب أن تُرسخ هذه الترتيبات والاتفاقات وتخضع لاختبارات منتظمة في عمليات محاكاة، كتدبير بالغ الأهمية من تدابير التأهب، إذا أريد لها أن تكون فعالة في وقف انتشار وباء ما. وأُعيد توصية الفريق بأن تقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باستحداث قدرات دائمة لرصد الأزمات الصحية ومنع وقوعها والتصدي لها، أو تقوم بتعزيز القوائم من هذه القدرات، وأن تنسق تبادل القدرات الموجودة في المنطقة. ومنظمة الصحة العالمية على استعداد لدعم هذه الجهود، وإنني أحث المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاستفادة من ذلك الدعم.

التوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة

٢٥ - أشار الفريق إلى وجود صلة وثيقة بين تعزيز النظم الصحية والأولويات الإنمائية الأخرى. فتعزيز النظم الصحية هو حجر الزاوية في مكافحة انتشار الأمراض، غير أنه لا بد من أن يقترن النظام الصحي الفعال بالتنمية الاستراتيجية في القطاعات ذات الصلة. ويمكن، على سبيل المثال، أن يؤثر غياب التنمية في مجال المياه والصرف الصحي أو التعليم أو الهياكل الأساسية أو الخدمات الاجتماعية تأثيرا كبيرا على قلة منعة السكان إزاء الأمراض وعلى قدرة الجهات الفاعلة في مجال الصحة على توفير خدمات الرعاية الصحية الملائمة. وعقب اعتماد الجمعية العامة القرار ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، أصبحت لدى الأمم المتحدة والشركاء فرصة استثنائية لكفالة تعزيز النظم الصحية بالتنمية اللازمة في القطاعات ذات الصلة. وأوصي بأن تنظر الجمعية في أنسب الوسائل التي تكفل أن يُدمج في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تعزيز النظم الصحية المتصلة بأولويات توفير القدرة الأساسية التي تقتضيها اللوائح الصحية الدولية.

التوصيات المتعلقة بالبحث والتطوير

٢٦ - لاحظ الفريق أن هناك نقصا شديدا في الاستثمار في البحث والتطوير في مجال اللقاحات والعلاجات للأمراض المعدية المهملة التي تشكل تهديدا أوليا للبلدان النامية في المقام الأول، لكنها يمكن أن تؤدي إلى حالة تفشٍ أو وباء على نطاق واسع. وإنني أؤيد توصية الفريق بأن تتولى منظمة الصحة العالمية تنسيق تحديد الأولويات في جهود البحث والتطوير العالمية المتعلقة بالأمراض المهملة التي تنطوي على تهديد بالغ بالتحول إلى أزمات صحية.

٢٧ - ودعا الفريق منظمة الصحة العالمية إلى أن تقود الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على بناء قدرات البحث والتصنيع لاستحداث اللقاحات والعلاجات ومعدات التشخيص، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإنني أؤيد بقوة تلك التوصية، وأدعو جميع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص إلى النظر إلى ذلك الدعم باعتباره أمرا جيدا للصحة العامة على الصعيد العالمي. وسوف تشمل المساعدة في توسيع نطاق البحوث والقدرات التصنيعية تطوير ودعم البحوث لبرامج العلوم البيولوجية والاجتماعية، والخدمات البيطرية، والهندسة والميادين المتصلة بها.

التوصيات المتعلقة بالتمويل

٢٨ - في أوقات التهديدات أو الأزمات التي تواجه الصحة العامة على الصعيد العالمي، تبرز أهمية وجود قائد واحد من أجل تجنب الازدواجية وكفالة الاستجابة الفعالة. وأكرر أنه لا توجد منظمة أقدر على القيام بهذا الدور القيادي من منظمة الصحة العالمية. غير أنني أعتقد أن المنظمة تحتاج إلى موارد كافية للاضطلاع بالأدوار المتوقعة منها.

٢٩ - ومنذ عام ٢٠٠٦، استفادت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها استفادة كبيرة من المخصصات التي يمكن التنبؤ بها من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل الاستجابة السريعة ضمن إطار استراتيجي منسق للطوارئ الإنسانية. وستتطلب الأزمات وحالات الطوارئ الصحية صندوقا كبيرا مكرسا لنشر أفرقة تقنية كبيرة وتشغيلها في إطار التنسيق والقيادة الاستراتيجية من جانب منظمة الصحة العالمية. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، قررت جمعية الصحة العالمية إنشاء الصندوق الاحتياطي لحالات الطوارئ. وخلافا لصندوق مواجهة الطوارئ ذي النطاق الأوسع، أنشئ الصندوق الاحتياطي لحالات الطوارئ لغرض محدد هو توفير الموارد اللازمة من أجل التعجيل برفع مستوى الاستجابة الأولية من جانب منظمة الصحة العالمية لحالات تفشي الأمراض وحالات الطوارئ ذات العواقب الصحية. وستكون الاستجابة الصحية المبكرة والجيدة التمويل حاسمة لإنقاذ أرواح السكان المتضررين. وأشجع

الدول الأعضاء على كفالة تمويل الصندوق الاحتياطي بصورة كافية وتحديد موارده بانتظام وأن تتاح لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في التصدي لأزمة صحية إمكانية الحصول على التمويل عند الحاجة.

٣٠ - وستعين على المانحين دعم تعزيز النظم الصحية بطريقة أكثر استراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المانحين دعم حصول الجميع بشكل منصف على الرعاية الصحية الجيدة في البلدان الأكثر ضعفاً التي غالباً ما يعنى فيها انعدام الدخل، وضعف الاتصالات وخطوط النقل، وسوء تجهيز المرافق، وعدم كفاية عدد المهنيين في مجال الرعاية الصحية، الفرق بين الحياة والموت. وقد تحقق الكثير من خلال الدعم الدولي لبرامج القضاء على الأمراض. وساهمت الجهات المانحة بسخاء في برامج مخصصة لمؤشرات صحية محددة. غير أن الفريق ذكر أن الدعم لا يشمل بالقدر الكافي مساعدة الحكومات على تطوير النظم الصحية على نحو مستدام، وأن تلك البرامج "الرأسية" لا تدعم على نطاق واسع نظم الرعاية الصحية بطريقة متسقة. وأشار إلى أن القطاعات الأخرى التي تسهم في التصدي للأزمات الصحية، مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية والحماية، لا بد أن تحصل أيضاً على الموارد الكافية. وإني أشجع الجهات المانحة والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، على بدء مناقشة استراتيجية وخطة عمل من أجل توفير دعم إضافي كاف للحكومات لتعزيز النظم الصحية.

٣١ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، كتب إلي رؤساء غينيا وليبيريا وسيراليون وذكروا أن بلدانهم تواجه جزاءات اقتصادية فعلية وأشكالا من الحظر التجاري من شأنها أن تؤدي إلى مفارقة الآثار التي يخلفها تفشي المرض على اقتصاداتها وخنق محاولاتها للسيطرة على الوباء (انظر S/2014/669). ووافق الفريق على أن القيود المفروضة على المعابر الحدودية وعلى التجارة، بما يُحتمل أن يتعارض أحياناً مع اللوائح الصحية الدولية، تزيد من آثار تفشي الأمراض. وأضاف أن العواقب المترتبة عن الانكماش الاقتصادي الناجم عن تفشي مرض ما يمكن أن يكون لها تأثير عميق ومدمر بقدر يفوق تفشي المرض ذاته. ولذلك أوصي بأن تعمل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية معاً للنظر في كيفية التخفيف من خطر هذه التدابير الانفرادية. وما لم يتم التصدي لهذه المخاطر، يساورني القلق من أنها قد تؤثر في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بالأزمات الصحية.

٣٢ - وإن حصول الحكومات المتضررة والجهات الأخرى الوطنية والدولية الفاعلة في مجال التصدي على التمويل السريع الذي يمكن التنبؤ به أمر أساسي لنجاح الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية وسيسهم إلى حد كبير في إنقاذ الأرواح. وبالإضافة إلى دعم الأنشطة

الأساسية، يكتسي التمويل الذي يمكن التنبؤ به أهمية في مساعدة القادة في مجال التصدي على تحسين تنسيق وضع استراتيجية مشتركة وتنفيذها. ولاحظ الفريق أن عدم وجود تمويل موثوق به يؤثر في قدرة السلطات على منع انتشار المرض. وفي هذا الصدد، أُويد بقوة اقتراح البنك الدولي بإنشاء مرفق تمويل حالات الطوارئ الوبائية واستخدامه المبتكر لمصادر تمويل جديدة. وأوصي بأن تقوم الجهات المانحة بمساعدة البنك الدولي على تفعيل الصندوق في أقرب وقت ممكن.

التوصيات المتعلقة بالمتابعة والتنفيذ

٣٣ - يشكل تفشي الأمراض المعدية تهديدا كبيرا للأمن الصحي العالمي ويتطلب استجابة فورية وقوية على أعلى مستوى سياسي. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن كلا من الفريق الرفيع المستوى وفريق التقييم المؤقت التابع لمنظمة الصحة العالمية المعني بفيروس إيبولا أوصى برفع الآليات المتعلقة بالمسائل الصحية العالمية إلى المستوى السياسي. وقد تجلت أهمية القيادة السياسية في التصدي للأزمات الصحية على الصعيدين الوطني والدولي من خلال عدة حالات تفشي أمراض معدية حدثت مؤخرا. ويمكن أن تؤثر أزمة صحية واسعة النطاق على جميع قطاعات المجتمع. ويمكن في كثير من الأحيان أن تغفل الاستجابات الفئات المهمشة وغيرها من الفئات الضعيفة أو تعالجها على نحو غير كاف. وتتطلب الاستجابة قيادة سياسية وطنية قوية لكفالة معالجة هذه التحديات معالجة وافية.

٣٤ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تُقاد جهود التأهب والمراقبة والاستجابة لتفشي الأمراض المعدية على أرفع المستويات السياسية بما يتناسب مع حالات التفشي التي تتهدد الصحة. ولاحظ الفريق أن الشواغل بشأن حالات التفشي المحتملة التي تثيرها وزارات الصحة على الصعيد الوطني لا تعطى الأولوية التي تستحقها في كثير من الأحيان، أو يُقلل من شأنها لأسباب سياسية. ومن ناحية أخرى، فإن مشاركة القيادة السياسية على أعلى المستويات في التصدي لأزمة صحية تساعد على التعبئة الفعالة لجميع الجهات الفاعلة في الاستجابة الوطنية وتشجيع التعاون من أجل تحقيق نتائج أسرع. وتبين تجربة نيجيريا كيف أن القيادة السياسية الرفيعة المستوى، والاتصالات الواضحة مع الجمهور، والتواصل القوي مع المجتمعات المحلية أدت دوراً فعالاً في إنهاء تفشي فيروس إيبولا.

٣٥ - وعلى نحو ما تبين في تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، فإن عواقب الأزمات الصحية تتجاوز مجال الصحة بكثير. وتتطلب الاستجابة التي تعكس بالقدر الكافي الأبعاد الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية قيادة من السلطة السياسية المركزية التي تشمل اختصاصاتها كل تلك القطاعات.

٣٦ - وفي عالم اليوم المترابط، يشكل تفشي الأمراض المعدية في أي بلد خطرا كبيرا على جميع البلدان. وفي المقابل، فإن عدم إقرار أي بلد بتفشي مرض ما أو عدم التصدي له بصورة كافية يعرض للخطر حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ومن شأن زيادة الوعي على المستوى السياسي بالأخطار التي تتهدد الأمن الصحي العالمي أن تتيح التعجيل ببذل الجهود للتعاون الدولي على مواجهة تلك التهديدات.

٣٧ - ويلزم أيضا وجود قيادة سياسية لضمان فعالية التأهب على الصعيد العالمي من خلال الإشراف المستمر على تنفيذ القدرات الأساسية وغيرها من تدابير التأهب، وتوجيه المساعدة الدولية حيثما تشتد الحاجة إليها. وتدعو الحاجة إليها. وتدعو الحاجة إلى الرصد الفعال للحفاظ على الزخم اللازم لتعزيز الهيكل الصحي العالمي. ويمكن أن تساعد المتابعة المنتظمة على إبقاء مسألة الأمن الصحي العالمي في برنامج العمل الدولي من أجل تحسين حماية العالم من الأوبئة.

٣٨ - وفي ضوء التهديد الخطير الذي تشكله الأوبئة، فإنني أؤيد اقتراح الفريق بأن تقوم الجمعية العامة بانتظام بإثارة الشواغل الصحية العالمية على المستوى السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في هذه الشواغل، حسب الاقتضاء.

٣٩ - ويوصي الفريق بأن تنشئ الجمعية العامة مجلسا رفيع المستوى يُعنى بأزمات الصحة العامة العالمية ويضم ما يتراوح عدده بين ٤٥ و ٥٠ دولة من الدول الأعضاء ويغطي ثلاث وظائف: أولا، يرصد المجلس المسائل السياسية وغيرها من المسائل غير الصحية المتصلة بمنع الأزمات الصحية الرئيسية والتأهب لها؛ ثانيا، يرصد تنفيذ التوصيات ذات الصلة؛ ثالثا، يقدم الدعم للأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة بشأن أزمات الصحة العامة العالمية.

٤٠ - وأنا لا أؤيد التوصية بإنشاء مجلس رفيع المستوى معني بأزمات الصحة العامة العالمية. ففي رأبي أن المهام المقترحة للمجلس يمكن تغطيتها من خلال زيادة وتيرة التبادلات بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة وجمعية الصحة العالمية السنوية من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء هذا المجلس قد تكون له آثار كبيرة متعلقة بالموارد.

٤١ - وسوف أشارك مشاركة كاملة في تنفيذ توصيات الفريق من حيث صلتها بمنظومة الأمم المتحدة، وعند الاقتضاء، سألفت انتباه الجمعية العامة إلى المسائل ذات الصلة. وللمساعدة في هذا الخصوص، فإنني بصدد إنشاء فرقة عمل معنية بالأزمات الصحية العالمية، لمدة سنة واحدة، ضمن الموارد المتاحة. وسيتولى نائب الأمين العام قيادة فرقة العمل، وسأدعو أيضا منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ليكونا رئيسين مشاركين لفرقة العمل.

وستتضم فرقة العمل مسؤولين رفيعي المستوى من المنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن التأهب والاستجابة لأزمات الصحة العامة العالمية يشملان جهات فاعلة خارج نطاق الأمم المتحدة، ستتضم فرقة العمل أيضا أخصائيين مستقلين في الصحة الدولية والشؤون المالية والتجارة، إضافة إلى أشخاص ذوي خبرة مناسبة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ثالثا - الخاتمة

نداء تنبيه

٤٢ - مع تزايد حركة الناس والسكان في جميع أنحاء العالم، ومع تسبب تغير المناخ في تهمة الظروف التي تسهل انتشار الأمراض، لم يعد أي بلد محصنا من تفشي الأمراض، بغض النظر عن مكان نشوئها. وتفشي فيروس زيكا مؤخرا هو دليل على تلك الحقيقة المقلقة.

٤٣ - وأعتقد أنه قد جرى حتى الآن التقليل من شأن خطر الجائحات الذي يهدد حياة الملايين من الناس، والتقليل من أهمية التأهب والقدرة على الصعيد العالمي. وإني أدرك أنه في ظل البيئة السياسية والاقتصادية العالمية الراهنة، فإن العديد من الأولويات تضغط على الموارد المحدودة. بيد أننا إذا لم نعمل الآن من أجل تعزيز قدرات البلدان في مجال الصحة العامة، وتمكين منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة وغيرهما من الجهات العاملة في مجال التصدي، والاستثمار لمنع تفشي الأمراض، فإن الأزمة الصحية القادمة قد تسبب قدرا من الدمار أكبر مما سببه تفشي فيروس إيبولا. وإني أحث الجمعية العامة على الالتزام بجدية بمعالجة هذه التوصيات.